



المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
مكتب معاون رئيس الإدارة الانتخابية للشؤون الفنية / قسم التدريب والتطوير

تقرير موجز عن

انتخاب مجلس النواب المصري لعام 2025: الإجراءات والنتائج



إعداد

د. عماد شاكر محمود

شعبة التدريب

قسم التدريب والتطوير

م 2025

هـ 1447

تقرير انتخابي

عملية انتخاب مجلس النواب المصري لعام 2025: الإجراءات والنتائج

❖ توطئة

شهدت جمهورية مصر العربية خلال الربع الأخير من عام 2025 استحقاقاً دستورياً مهماً تمثل في انتخاب أعضاء المجلس النيابي، وذلك تنفيذاً لأحكام الدستور المصري، والقانون رقم (45) لسنة 2014 وتعديلاته (بما فيها قانون 140 لسنة 2020) وهو التشريع الأساسي المنظم لمباشرة الحقوق السياسية في مصر. إذ جرت العملية الانتخابية تحت إشراف قضائي كامل، وبإدارة مباشرة من الهيئة الوطنية للانتخابات.

وتعدّ عملية انتخاب المجلس النيابي المصري لعام 2025 محطة أساسية في التطور السياسي لمصر، إذ يُمارس من خلالها صلاحياته التشريعية عبر ممثلي الشعب المنتخبين. ويسعى هذا التقرير إلى عرض النظام الانتخابي المعمول به، والإطار القانوني الذي ينظم العملية الانتخابية، وشروط الترشح والانتخاب، وعدد المقاعد، وعدد المرشحين والأحزاب المشاركة في هذا الحدث الانتخابي.

❖ نبذة عن جمهورية مصر العربية



تعدّ جمهورية مصر العربية دولة عربية عابرة للقارات، إذ تقع جغرافياً في الجزء الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا، ويمتدّ جزء من إقليمها في جنوب غرب قارة آسيا عبر شبه جزيرة سيناء. ويُقدّر عدد سكانها بأكثر من 107 ملايين نسمة، الأمر الذي يجعلها الدولة الأكثر سكّاناً في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، وتحثّل المركز الثالث عشر عالمياً من حيث عدد السكّان. ويحدّها جغرافياً من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق البحر الأحمر، ومن الجنوب جمهورية السودان، ومن الغرب دولة ليبيا، ومن الشمال الشرقي فلسطين وقطاع غزة. وتبلغ مساحتها الكلية نحو مليون كيلومتر مربع،

في حين لا تتجاوز نسبة المساحات المأهولة بالسكان 7.8% من إجمالي المساحة، وتتكوّن إداريًا من (27) محافظة.



ويتركز معظم السكّان في وادي النيل والدلتا اللذين يشكّلان أقلّ من 4% من مساحة البلاد، وتضمّ القاهرة الكبرى وحدها ربع السكان تقريبًا، تليها الإسكندريّة، في حين تشكّل الصحارى نحو 95% من المساحة.

وتعدّ مصر من أعرق مراكز الحضارة، إذ استقرّ الإنسان على ضفاف النيل قبل نحو 10 آلاف عام، ونشأت حضارات مبكرة مثل البداري ونقادة، وصولًا إلى توحيد البلاد وقيام الدولة المصريّة القديمة وبداية عصر الأسرات نحو 3000 ق.م. وقد شهدت مصر تطوّرًا في الكتابة والطب والهندسة والحساب، وكانت من أوائل الدول التجاريّة .



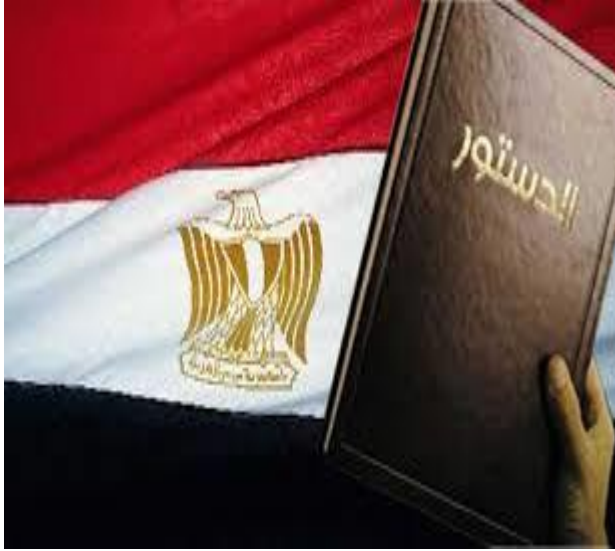
توالى عليها عدّة قوى : الفرس، ثمّ الإسكندر الأكبر فالدولة البطلمية، ثمّ الرومان الذين انتشرت في عهدهم المسيحيّة. وفي عام 640م دخلها الفتح الإسلامي، وتعاقبت عليها دول عدّة كالطولونيّة والفاطميّة والأيوبيّة والمملوكيّة، ثمّ العثمانيّة حتى إعلان السلطنة عام 1914، فالمملكة عام 1922، ثمّ الجمهوريّة عام 1953.

وتزخر مصر بتراث أثري فريد يشمل أهرام الجيزة وأبا الهول والكرنك ووادي الملوك وغيرها المنتشرة في مدينتي منف وطيبة، وتُعرض أثارها في متاحف عالميّة، ويدرسها علم المصريّات. كما تضمّ آثارًا يونانيّة ورومانيّة وقبطيّة وإسلاميّة .

أمّا لغتها الرسميّة فهي اللغة العربيّة، والإسلام دين الدولة وفقًا للدستور، ونظام الحكم فيها جمهوري ديمقراطي. وتعدّ مصر عضوًا مؤسسًا في جامعة الدول العربيّة والأمم المتّحدة والاتّحاد

الإفريقي، وتمتلك حضورًا دبلوماسيًا واسعًا. وفي عام 2016 أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في إفريقيا بعد نيجيريا.

❖ نظام الحكم



يُعتمد في مصر نظام الحكم الرئاسي الديمقراطي، القائم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية. ويشغل رئيس الجمهورية منصب رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، مع تمتع السلطة التنفيذية بصلاحيات محدّدة وفقًا لدستور البلاد. وتُسند السلطة التشريعية إلى مجلس النواب، الذي يمارس مهامه في سنّ القوانين ومراقبة أداء الحكومة، وتكون السلطة القضائية مستقلة، وتمثّلها المحاكم المختلفة، والمجلس الأعلى للقضاء، والمحكمة الدستورية العليا. ويكفل الدستور المصري في الوقت ذاته التعددية السياسية، وحرية ممارسة الانتخابات، وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، بما يعكس المبادئ الجوهرية للجمهورية الديمقراطية الحديثة في البلاد.

❖ نوع الانتخابات

تشريعية (انتخاب مجلس النواب المصري) على مرحلتين لتغطية جميع المحافظات، وبعض الدوائر التي أعيد التصويت فيها بعد إلغاء نتائج أولية بسبب مخالفات.

❖ الجهة المنظمة للانتخابات

تعدّ الهيئة الوطنية للانتخابات (NEA) في مصر المؤسسة الدستورية المسؤولة عن إدارة الانتخابات وفقًا للدستور والقوانين المعمول بها. وتتولّى مهمة الإشراف على جميع العمليات الانتخابية في البلاد، بهدف ضمان نزاهتها وشفافيتها. إذ تختصّ الهيئة دون غيرها بتنظيم الاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية وإدارتها، مع مراقبة سير الاقتراع وفرز الأصوات والتعامل مع أيّ مخالفات أو



شكاوى وطعون تتعلّق بالعملية الانتخابية. وتشرف الهيئة أيضًا على الحملات الانتخابية والدعاية المرتبطة بها، بما في ذلك تنظيم المواعيد ومراقبة الإنفاق الانتخابي للمرشّحين والأحزاب، كما تتولّى الإعلان عن النتائج الرسمية للانتخابات وإصدار قوائم الفائزين وإحاطتها بالجهات الرسمية وللجمهور. وتتميّز الهيئة باستقلالها عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتُنشأ وتُدار بموجب أحكام الدستور المصري والقوانين المنظمة للانتخابات. ومجلس إدارتها هم رئيس الهيئة والأعضاء المتخصّصون في الشؤون القانونية والإدارية.

ويتألّف مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بموجب قرارات رئيس جمهورية مصر ذوات الأرقام 503 لسنة 2017 ، و 582 لسنة 2020 ، و 595 لسنة 2020 ، و 248 لسنة 2023 ، و 426 لسنة 2023 على النحو الآتي:

• رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات: السيد المستشار / حازم حسين بدوي - نائب رئيس محكمة النقض.

• وعضوية كلّ من :

من محكمة النقض:

• المستشار / أحمد عبد العظيم مطر - نائب رئيس محكمة النقض.

من محاكم الاستئناف:

المستشار / محسن دردير علي عمر حمدان - الرئيس بمحكمة الاستئناف.

المستشار / محمد علي حسن عبد الواحد - الرئيس بمحكمة الإستئناف.

من مجلس الدولة:

المستشار د./ محمد أحمد شفيق الجنك - نائب رئيس مجلس الدولة.

المستشار/ محمود رشيد محمد أمين - نائب رئيس مجلس الدولة.

من هيئة قضايا الدولة:

المستشار / عبد الحميد نجاشي عبد الحميد - نائب رئيس هيئة قضايا الدولة.

المستشار / محمود محمد عبد الواحد - نائب رئيس هيئة قضايا الدولة.

من هيئة النيابة الإدارية:

المستشار/ شريف محمد منير حشيش - نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية.

السيد المستشار/ هاني أحمد محمد جاد الله - نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية.

❖ مدّة الدورة الانتخابية



ينصّ الدستور المصري على أنّ مدّة عضويّة مجلس النّواب هي (خمس سنوات ميلاديّة) تبدأ من تاريخ أول جلسة للمجلس، وكانت أولى جلسات مجلس النّواب القائم قد انعقدت في الثاني عشر من شهر يناير عام 2021، وبناءً على ذلك، تُحدّد نهاية هذه الدورة في الثاني عشر من شهر يناير عام 2026، على اعتبار أنّ المدّة الدستوريّة تُحتسب انطلاقًا من تاريخ انعقاد الجلسة الافتتاحيّة.

واستنادًا إلى القوانين المنظّمة للعملية الانتخابية يجب إجراء انتخاب المجلس الجديد خلال مدّة لا تتجاوز (60) يومًا قبل الموعد المحدد لانتهاء الدورة البرلمانيّة. ووفقًا لذلك يأتي إجراء هذه العملية الانتخابية في عام 2025 ضمن الإطار الزمني القانوني لتجديد المجلس قبيل انتهاء دورته في يناير عام 2026 .

❖ النظام الانتخابي المعمول به، وعدد المقاعد المنتخبة

تعتمد عمليّة انتخاب مجلس النواب المصري لعام 2025 نظامًا مختلطًا يجمع بين النظام الفردي ونظام القوائم المغلقة، مقسّمة بالتساوي (50%) لكلّ نظام من إجمالي المقاعد المنتخبة. واستنادًا إلى التعديلات القانونيّة الأخيرة لعملية انتخاب مجلس النواب المصري لعام 2025، يبلغ عدد أعضاء مجلس النواب المصري الإجمالي (596) مقعدًا. وتوزّع هذه المقاعد وفقًا لما يأتي:

- 1- (568) مقعدًا يُنتخبون عن طريق الاقتراع السري المباشر، وتوزع بين نظامي القائمة الفردي، فيكون (284) مقعدًا بنظام القائمة المغلقة (موزعة على 4 دوائر)، و(284) مقعدًا بنظام الدوائر الفردية (موزعة على 143 دائرة).
- 2- (28) مقعدًا (بنسبة لا تزيد عن 5% من عدد المقاعد المُنتخبة) يعيّنهم رئيس الجمهوريّة.

ويمكن توضيح تفاصيل توزيع المقاعد والدوائر بحسب الآتي:

أولاً: نظام القائمة المطلقة المغلقة (284 مقعداً):

- ✚ عدد الدوائر : فُسِّمَت جمهورية مصر إلى (4) دوائر انتخابية مخصصة لنظام القوائم.
- ✚ نوع القائمة : يجري التصويت على قائمة مغلقة، أي لا يمكن للناخب اختيار مرشحين من قوائم مختلفة، والقائمة التي تحصل على أعلى الأصوات تفوز بكامل مقاعد الدائرة.
- ✚ توزيع الدوائر المقترح (مع الأخذ في الاعتبار التعديلات الأخيرة):

- القطاع الأول: قطاع القاهرة ووسط الدلتا وجنوبه (أغلبها 100 أو 102 مقعد).
- القطاع الثاني: قطاع شمال الصعيد ووسطه وجنوبه (102 أو 100 مقعد).
- القطاع الثالث: قطاع شرق الدلتا (40 مقعداً).
- القطاع الرابع: قطاع غرب الدلتا (40 مقعداً).

ويشترط نظام القوائم الانتخابية وجود تمثيل مناسب للفئات المستحقة، ك (الشباب، والمسيحيين، والعمّال والفلاحين، ومصريي الخارج، وذوي الإعاقة)، كما يُشترط أيضاً تحديد حصة دنيا (كوتا) للمرأة ضمن تشكيلات القوائم؛ وذلك لضمان التنوع والتمثيل العادل لجميع فئات المجتمع في المجلس النيابي.

ثانياً: نظام الانتخاب الفردي (284 مقعداً):

- عدد الدوائر: فُسِّمَت جمهورية مصر إلى (143) دائرة انتخابية فردية.
- آلية الانتخاب: يفوز المرشح الذي يحصل على الأغلبية المطلقة ($50\%+1$) من الأصوات الصحيحة. وفي حال عدم تحقيق أيِّ مرشح للأغلبية، تُجرى جولة إعادة بين أعلى المرشحين.

❖ الجدول الإجرائي الزمني

يُعدُّ الجدول الإجرائي الزمني لانتخاب مجلس النواب المصري 2025 إطاراً تنظيمياً يشمل مختلف العمليات والمراحل التي تتعلّق بالعملية الانتخابية، بدءاً من فتح باب الترشيح مروراً بعمليات الطعون والدعاية والاقتراع، وانتهاءً بإعلان النتائج النهائية. ويحدّد هذا الجدول المواعيد الرسمية لكل مرحلة وعملية بما يضمن الالتزام بالمواعيد المقرّرة.

ويمكن في الجدول الآتي، بيان التوقيتات الزمنية المتعلقة بمراحل العملية الانتخابية كافة استناداً إلى ما أعلنته الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر :

التواريخ	المرحلة/ الإجراء
من 8 إلى 15 أكتوبر 2025 (من 9 صباحاً إلى 5 مساءً، واليوم الخامس عشر يغلق 2 ظهرًا)	فتح باب الترشح
16 – 18 أكتوبر	إعلان القوائم الأولية للمرشحين
19 – 21 أكتوبر 2025 (محكمة إدارية تفحص الطعون)	فترة الطعون الإدارية على القوائم الأولية
23 أكتوبر	إعلان القائمة النهائية للمرشحين
25 أكتوبر 2025 — يُنشر قرار الانسحاب في الجريدة الرسمية بتاريخ 26 أكتوبر 2025	آخر موعد للانسحاب من الترشح
23 أكتوبر 2025	بداية الدعاية الانتخابية (الحملة)
6 نوفمبر 2025	نهاية الدعاية الانتخابية / بداية الصمت الدعائي
التصويت يكون عبر مرحلتين	
المرحلة الأولى: (14 محافظة)	
التصويت داخل مصر 10 – 11 نوفمبر 2025	
إعلان النتائج الأولية 18 نوفمبر 2025	
طعون على النتائج خلال 48 ساعة من إعلان النتائج (أي إلى 20 نوفمبر 2025 كحد أقصى).	
المحكمة الإدارية العليا تفصل في الطعون خلال 10 أيام من 21 إلى 30 نوفمبر 2025	
جولة الإعادة (إذا لزم):	
تصويت في الخارج 1 – 2 ديسمبر 2025	
تصويت داخل مصر 3 – 4 ديسمبر 2025	
المرحلة الثانية (13 محافظة)	
الدعاية الانتخابية تبدأ: 6 نوفمبر 2025 (بعد نتائج المرحلة الأولى)	
الصمت الدعائي: بداية 20 نوفمبر 2025	
تصويت المصريين في الخارج: 21 – 22 نوفمبر 2025	
التصويت داخل مصر: 24 – 25 نوفمبر 2025	
إعلان النتائج للمرحلة الثانية: 2 ديسمبر 2025	
جولة الإعادة للمرحلة الثانية (إن لزم):	
تصويت في الخارج: 15 – 16 ديسمبر 2025	
تصويت داخل مصر: 17 – 18 ديسمبر 2025	
الإعلان النهائي للنتائج: 10 يناير 2026	

جدول يبين التوقيتات الزمنية لمراحل العملية الانتخابية كافة، وهو من إعداد كاتب التقرير

❖ عدد المترشحين في عملية الانتخاب

أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات المصرية الكشف الرسمية للمترشحين المعتمدين في عملية انتخاب مجلس النواب لعام 2025، إذ صرّحت أنّ العدد الإجمالي للمترشحين الذين تقدّموا بطلبات الترشّح وصل إلى (2,826) مرشّحًا، إلى جانب (4) قوائم انتخابية تتنافس على المقاعد المخصّصة للقوائم المغلقة، وهي: القائمة الوطنية من أجل مصر، وقائمة صوتك لمصر، وقائمة نداء مصر، وقائمة الجيل.

إذ تقدّمت القائمة الوطنية من أجل مصر للترشّح على نظام القوائم عن قطاع القاهرة وجنوب الدلتا ووسطها الذي يشمل محافظات (القاهرة، القليوبية، الدقهلية، المنوفية، الغربية، كفر الشيخ) وعن قطاع شمال الصعيد ووسطه وجنوبه الذي يشمل محافظات (الجيزة، الفيوم بنى سويف المنيا أسيوط الوادي الجديد سوهاج، قنا، الأقصر أسوان، البحر الأحمر)، كما تقدّمت القائمة الوطنية من أجل مصر أيضًا على قطاع شرق الدلتا الذي يشمل محافظات (الشرقية، دمياط بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، شمال سيناء، جنوب سيناء)، وكذا تقدّمت على قطاع غرب الدلتا ويشمل محافظات (الإسكندرية، البحيرة، مطروح، كما أنّ هناك (3) قوائم تقدّمت في القطاعات، إذ تقدّمت قائمة الجيل عن قطاعي شرق الدلتا وغربها، والقائمة الشعبية صوتك لمصر وقائمة نداء مصر عن قطاع غرب الدلتا.

ويشمل هذا العدد جميع المترشحين الذين قدّموا طلبات ترشّحهم في مختلف الدوائر قبل التحقّق القانوني والإعلان النهائي في المرحلة التحضيرية، ويشمل المترشحين في النظام الفردي، والقوائم التي جرى التقدّم بها في النظام القائم على القوائم .

تمت عملية الفرز وإعلان الكشف بعد انتهاء فترة تقديم الطلبات، وفُتِح الباب أمام الطعون، وفصلت محكمة القضاء الإداري فيها، ثم أعلنت الهيئة القائمة النهائية للمترشحين قبل الانطلاق الرسمي للانتخابات.

❖ التنظيم القانوني للترشّح

يُعدّ تنظيم الترشّح لعملية انتخاب مجلس النواب المصري أحد المرتكزات الجوهرية لضمان حسن سير العملية الانتخابية، إذ أفرد له المشرّع تنظيمًا تفصيليًا في قانون مجلس النواب، وحدّد الشروط الموضوعية الواجب توافرها في المترشّح، التي يمكن إجمال أبرزها بحسب الآتي:

- 1- أن يكون المترشّح مصري الجنسية.
- 2- أن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، غير محكوم عليه في جريمة تُسقط الأهلية أو صدر ضده حكم قانوني نهائي عن جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رُدّ إليه اعتباره.
- 3- ألا يقلّ عمره عن 25 عامًا في يوم فتح باب الترشّح.

- 4- أن يكون حاصلًا على شهادة إتمام التعليم الأساسي في الأقل.
- 5- أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفي منها قانونًا.
- 6- ألا تكون عضويته البرلمانية قد أسقطت سابقًا بسبب فقد الثقة أو الإخلال بواجبات العضوية إلا بعد انقضاء الفصل التشريعي التالي.
- 7- أن يلتزم بشروط الترشح وإجراءاته التي تحددها الهيئة سواء بنظام الفردي أم القوائم.
- 8- أن يكون مستوفيًا جميع الأوراق الرسمية المطلوبة للترشح في المواعيد المحددة.
- 9- أن يخضع المترشح لفحص طبي رسمي في المستشفيات والمراكز المعتمدة التي أعدتها الهيئة، ويجب أن يكون لائقًا صحيًا للقيام بمهام العضوية.
- 10- أن يكون اسمه مدرجًا في قاعدة بيانات الناخبين بأي من محافظات الجمهورية، وألا يكون قد طرأ عليه سبب يوجب حذف أو رفع قيده طبقًا للقانون المنظم لذلك.
- 11- تقديم إيصال إيداع بمبلغ عشرة آلاف جنيه، يُودع في خزانة المحكمة الابتدائية المختصة بصفة تأمين المستندات الأخرى التي تحددها الهيئة الوطنية للانتخابات لإثبات توافر الشروط التي يتطلبها القانون للترشح.

كما نظم القانون الإجراءات الشكلية للترشح، سواء أكان في النظام الفردي أم في نظام القوائم، عن طريق إلزام المترشحين تقديم طلبات الترشح خلال مدد زمنية محددة، مصحوبة بمستندات رسمية تثبت توافر الشروط القانونية، مع اشتراط تعيين ممثل قانوني للقوائم الانتخابية، وسداد مبالغ التأمين المقررة، بما يحقق الانضباط الإجرائي ويمنع الإخلال بمبدأ المساواة بين المترشحين.

واشترط القانون أيضًا تقديم الاستقالة سلفًا لشاغلي المناصب العامة والوظائف القضائية والتنفيذية قبل قبول أوراق ترشحهم، كما قرّر منح إجازة مدفوعة الأجر لبعض العاملين في أجهزة الدولة طوال فترة العملية الانتخابية. وحظر الجمع بين الترشح في أكثر من دائرة أو بين النظام الفردي ونظام القوائم.

وأسند القانون إلى الهيئة الوطنية للانتخابات اختصاص فحص طلبات الترشح والبت في صفة المترشحين، وإعداد الكشوف الانتخابية وإعلانها، مع كفالة حق الطعن القضائي على قراراتها أمام القضاء الإداري خلال مواعيد محددة.

ونظم القانون أيضًا ضوابط الدعاية الانتخابية، ونصاب الفوز في عملية الانتخاب بالنظام الفردي والقوائم، وحالات المترشح الفرد أو القائمة المنفردة، وحق المترشحين في الحصول على بيانات الناخبين، وآليات شغل المقاعد الشاغرة أثناء مدة المجلس، وتنظيم ردّ مبالغ التأمين بعد إعلان النتائج النهائية في إطار منظومة تشريعية متكاملة تستهدف إحكام الرقابة القانونية على مختلف مراحل العملية الانتخابية.

آلية التصويت

إجراءات التصويت

الانتخابات البرلمانية ٢٠٢٥

الهيئة الوطنية للانتخابات
Electoral System Authority

١. أدخل اللجنة وقدم ترخيصها بطاقة الرقم القومي أوجواز السفر المتضمن الرقم القومي

٢. توجه إلى مكان اللجنة وانتظر دورك في الصف وبيدك بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر ولوحة الخوّل لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة

٣. توجه إلى أمين اللجنة ووقع أو أجمع في الكشفاً أمام اسمك

٤. ضع بطاقة الانتخاب الخاصين بالنظام الفردي ونظام القائمة كلاً في الصندوق المخصص لها

٥. استلم بطاقة الرقم القومي أوجواز السفر قبل مغادرة اللجنة

تعزيز من الإرشادات
اصحح الكسوة

شارك .. صوتك هيوصل

الهيئة الوطنية للانتخابات

تمثل آلية التصويت الإطار الإجرائي الذي تتحقق من خلاله ممارسة الحق الانتخابي، إذ جرى تنظيم العملية الانتخابية من خلال تخصيص أكثر من (10,000) مركز انتخابي، ضمت نحو (15,000) لجنة فرعية موزعة على مستوى جمهورية مصر. واعتمدت آلية التصويت على استخدام بطاقات اقتراع مؤمنة والحبر الفسفوري، مع إجراء الاقتراع على مرحلتين في داخل مصر وخارجها. وسُمح للمصريين المقيمين في الخارج الإدلاء بأصواتهم عن طريق حضورهم شخصياً إلى مقرّات البعثات الدبلوماسية والقنصلية، أو عبر البريد المستعجل، وفقاً للضوابط والإجراءات التي وضعتها الهيئة الوطنية للانتخابات، إذ تستند آلية التصويت إلى القيد المسجل للناخبين سلفاً في قاعدة بيانات مركزية تُعدّها وتُحدّثها قبل كلّ حدث انتخابي، ويُعد هذا القيد شرطاً جوهرياً لمباشرة حقّ الاقتراع.

وتقوم إجراءات التصويت على:

1. التحقق من الأهلية القانونية للناخب وإثبات شخصيته عند حضوره إلى اللجنة الانتخابية المختصة.
2. تسليم الناخب ورقة الاقتراع المعتمدة الخاصة بدائرتة الانتخابية بعد استكمال إجراءات التحقق.
3. تمكين الناخب من الإدلاء بصوته داخل مكان مخصّص يضمن سرية الاختيار واستقلال الإرادة.
4. إيداع ورقة الاقتراع في الصندوق المخصّص فور الانتهاء من عملية التصويت.
5. إثبات مشاركة الناخب في السجلات المعتمدة.
6. اتخاذ تدابير تنظيمية وإدارية تحول دون تكرار التصويت وتضمن نزاهة العملية الانتخابية.
7. الانتقال إلى مرحلة فرز الأصوات وإعلان النتائج وفقاً للضوابط القانونية والتنظيمية المعتمدة.

❖ عدد الناخبين

استنادًا إلى البيانات الرسمية الصادرة عن الهيئة الوطنية للانتخابات في جمهورية مصر العربية، بلغ العدد الإجمالي للناخبين المسجلين في قاعدة بيانات الناخبين الذين يحقّ لهم التصويت في عملية انتخاب مجلس النواب لعام 2025 نحو (69,891,913) ناخبًا، سواء أكان الناخب مقيمًا في داخل البلاد أم في خارجها.

وقد أسفرت العملية الانتخابية عن مشاركة نحو (22,657,211) ناخبًا في مختلف الجولات الانتخابية، وهو ما يمثل نسبة مشاركة تقدّر بنحو 32.41% من إجمالي عدد الناخبين المسجلين. وتعكس هذه النسبة مستوى الإقبال الانتخابي قياسًا بحجم الهيئة الناخبة الكلية.

❖ عدد الأصوات الصحيحة والباطلة

بلغ عدد الأصوات الصحيحة نحو (21,150,656) صوتًا، في حين سُجّلت (1,506,555) أصوات باطلة، وهو ما يشير إلى وجود نسبة من الأصوات غير الصحيحة تستدعي التحليل عند دراسة وعي الناخبين بالإجراءات الانتخابية وآليات التصويت.

❖ عدد الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية

أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات المصرية أنّ عملية انتخاب مجلس النواب لعام 2025، جرت بنظام القوائم من خلال قائمة موحّدة حملت اسم (القائمة الوطنية من أجل مصر)، وضمت هذه القائمة تحالفًا حزبيًا مكونًا من (12) حزبًا سياسيًا اشتركت رسميًا في العملية الانتخابية وفقًا لنظام القوائم. وشملت الأحزاب المشاركة في القائمة الوطنية:

- حزب مستقبل وطن.
- حزب الجبهة الوطنية.
- حزب حماة الوطن.
- الحزب الجمهوري الشعبي.
- حزب الوفد.
- حزب التجمّع.
- الحزب المصري الاشتراكي الديمقراطي.
- حزب العدل.
- حزب الإصلاح والتنمية.

- حزب إرادة جيل.
- حزب الحرية المصري.
- حزب المؤتمر.

وإلى جانب القوائم الحزبية، اشترك عدد من المترشحين المستقلين في عملية الانتخاب ضمن نظام المقاعد الفردية، دون انضمامهم إلى القوائم الحزبية. ويبيّن ذلك آلية المشاركة الانتخابية المعتمدة، ودور نظام القوائم في تنظيم التمثيل الحزبي داخل مجلس النواب المصري.

❖ الطعون والرقابة القضائية

في إطار الضمانات القانونية الرامية إلى حماية نزاهة العملية الانتخابية وسلامة إجراءاتها، شهدت العملية الانتخابية مستوى ملحوظاً من الرقابة القضائية، إذ أسفر ذلك عن نظر عدد من الطعون المقدمة على نتائج بعض الدوائر الانتخابية.

وجرى إلغاء نتائج التصويت في نحو (19) دائرة من عدد الدوائر خلال المرحلة الأولى من عملية الانتخاب وفقاً لما أعلنته الهيئة الوطنية للانتخابات المصرية؛ وذلك تنفيذاً لأحكام صادرة عن المحكمة الإدارية العليا بسبب مخالفات إجرائية شابت عملية الانتخاب في تلك الدوائر.

كما أوضحت الهيئة أنه جرى تنظيم جولات إعادة في عدد من الدوائر الانتخابية، نتيجة عدم حصول أيّ من المترشحين على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة (50% + 1)، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون المنظم للعملية الانتخابية. وتعكس هذه الإجراءات دور الرقابة القضائية في تصحيح مسار العملية الانتخابية وضمان الالتزام بالقانون المنظم لها.

❖ النتائج النهائية الرسمية لعملية الانتخاب

أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات المصرية النتائج النهائية لعملية انتخاب مجلس النواب المصري لعام 2025 في مؤتمر صحفي، ونشرتها في الجريدة الرسمية، وذلك بعد اكتمال جميع جولات الاقتراع وجولات الإعادة في الدوائر الملغاة بحكم قضائي. إذ بلغت نسبة المشاركة في العملية الانتخابية نحو **32.41%** من إجمالي الناخبين المسجلين. وانتُخب **(568) نائباً** عبر عملية الانتخاب، وسُعيّن رئيس الجمهورية طبقاً للقانون **(28) نائباً**، أي ما يعادل **(5%)** من إجمالي النواب، ليكون مجموع أعضاء المجلس **(596) نائباً** بعد التعيينات.

ويمكننا في الجدول الآتي، تمثيل التوزيع العددي للمقاعد المنتخبة بين الأحزاب والمترشحين المستقلين بعد احتساب العدد الإجمالي للمقاعد **596** نائبًا، بما يشمل **(568)** منتخبًا و**(28)** معينًا، مع تقديرات تقريبية للمقاعد المعيّنة وفقًا للتحالفات السياسية، مع الإشارة إلى أن هذه التقديرات تحليلية وليست رسمية؛ فانتماءات المعيّنين لا تُعلن عادة:

ت	اسم الحزب	المقاعد المنتخبة (568) مقعدًا	تقدير المقاعد المعيّنة (28) مقعدًا	العدد الإجمالي بعد التعيينات (596) مقعدًا
1	حزب مستقبل وطن	227	10	237
2	حزب حماة الوطن	87	4	91
3	حزب الجبهة الوطنية	65	3	68
4	الحزب الجمهوري الشعبي	25	1	26
5	الحزب المصري الاشتراكي الديمقراطي	11	0	11
6	حزب العدل	11	0	11
7	حزب الوفد	10	0	10
8	حزب الإصلاح والتنمية	9	0	9
9	حزب النور	6	0	6
10	حزب التجمع	5	0	5
11	حزب المؤتمر	4	0	4
12	حزب الحرية المصري	2	0	2
13	حزب إرادة جيل	1	0	1
14	الحزب المحافظ	1	0	1
15	حزب الوعي	1	0	1
16	المرشّحون المستقلّون	103	10	113
	العدد الإجمالي الكلي	568	28	596

جدول يوضّح النتائج النهائية لعملية الانتخاب، وهو من إعداد كاتب التقرير



مجموعة من الناخبين أمام مركز اقتراع لانتظار دورهم في التصويت



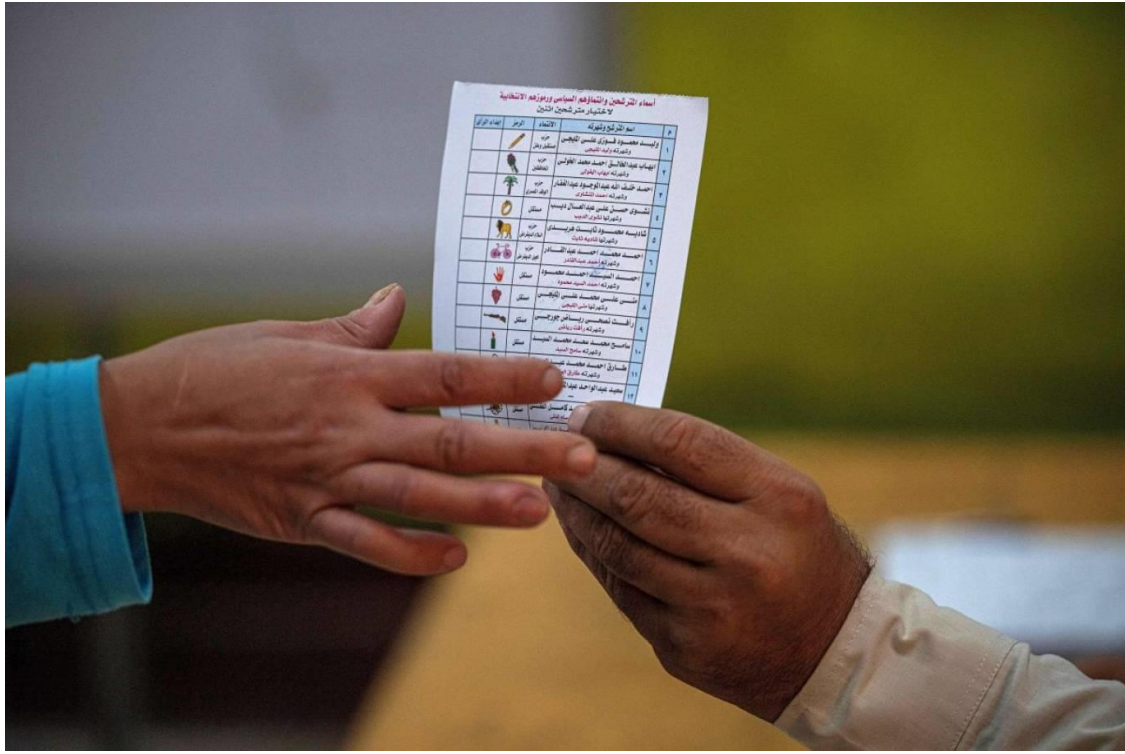
ناخبات يدلين بأصواتهنّ في أحد مراكز الاقتراع



مجموعة من الناخبين ينتظرون دورهم في التصويت في إحدى الدوائر



ناخب يضع بطاقة الاقتراع في صندوق الاقتراع



ورقة اقتراع يجري تسليمها بين شخصين

❖ المصادر

- التقرير الختامي للهيئة الوطنية للانتخابات المصرية، دورة انعقاد يناير عام 2026.
- قانون تأسيس الهيئة الوطنية للانتخابات رقم (198 لسنة 2017).
- قانون مباشرة الحقوق السياسية في مصر رقم (45 لسنة 2014) وتعديلاته.
- الموقع الرقمي الرسمي للهيئة الوطنية للانتخابات المصرية، البيانات الرسمية لنتائج انتخاب مجلس النواب 2025 (<https://www.elections.eg>).
- موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة <https://ar.wikipedia.org/wiki>.
- النظام الانتخابي في جمهورية مصر العربية (دراسة نظرية وتطبيقية)، أطروحة دكتوراه في الحقوق، للباحثة فاطمة حمادة عبدالعظيم، جامعة عين شمس، عام 2017م.

المحتويات

- توطئة.....2
- نبذة عن جمهورية مصر العربية.....2
- نظام الحكم.....3
- نوع الانتخابات.....4
- الجهة المنظمة للانتخابات.....4-5
- مدة الدورة الانتخابية.....6
- النظام الانتخابي المعمول به، وعدد المقاعد المنتخبة.....6-7
- الجدول الإجرائي الزمني.....7-8
- عدد المترشحين في عملية الانتخاب.....9
- التنظيم القانوني للترشح.....9-10
- آلية التصويت.....11
- عدد الناخبين.....12
- عدد الأصوات الصحيحة والباطلة.....12
- عدد الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية.....12-13
- الطعون والرقابة القضائية.....13
- النتائج النهائية الرسمية لعملية الانتخاب.....13-14
- المصادر.....17